Jean Tirole

Théorie de l'organisation industrielle

(Paris: Economica, 1995). 2 tomes (Economie et statistiques avancées)

نظرية التنظيم الصناعي

عبد الفتاح العموص

أستاذ متميز في العلوم الاقتصادية، جامعة صفاقس ـ تونس.

ـ ١ ـ

مؤلف الكتاب هو الاقتصادي الفرنسي جان تيرول (Jean Tirole)، ثالث متحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ٢٠١٤ بعد الاقتصاديْن الفرنسيْن: جيرار دبرو (Gerard Debreu) سنة ١٩٨٣، حول أبحاثه الهادفة إلى إدماج التقنيات التحليلية الحديثة في النظرية الاقتصادية، وإعادة صياغة النظرية العامة للتوازن الاقتصادي؛ وموريس ألاي (Maurice Allais) سنة ١٩٨٨، عن إسهاماته القيّمة في نظرية الأسواق، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وقد ولد جان تيرول يوم ٩ آب/ أغسطس سنة ١٩٥٣، وهو متحصل على شهائد علمية عديدة، منها الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (M.I.T) حول أطروحته: «مقالات في النظرية الاقتصادية» (Essays in Economic Theory) سنة ١٩٨١، ودكتوراه المرحلة الثالثة في الرياضيات التقريرية من جامعة باريس ـ ٩ (IX) دوفين عن أطروحته: «محاولات لاحتساب الاقتصادي العمومي ونسب التحيين» (Essais sur le Calcul Economique Public et sur le Taux d'Actualisation) سنة ١٩٧٨.

وهو أيضاً مهندس متخرّج في المدرسة الوطنية للجسور والطرقات في فرنسا سنة ١٩٧٨، ومهندس متخرّج في المدرسة الفرنسية المشهورة للتقنيات المتعددة (Ecole Polytechnique) في باريس ـ فرنسا. وقد اضطلع بين سنتي ١٩٨١ و١٩٩٦، بوصفه متعدد الاختصاصات التقنية، بوظائف التدريس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، وجامعة هارفارد الأمريكية، والمدرسة العليا الفرنسية المشهورة، وجامعة لوزان السويسرية، والجامعتيْن الأمريكيتيْن ستانفورد وبرتسنتون، كأستاذ معاون وزائر في العلوم الاقتصادية.

كما كان عضواً مشاركاً ومستشاراً وناشراً في مجلات علمية اقتصادية مرموقة، كـ **إكنومتريكا** (*Econometrica*)، و**مجلة الدراسات الاقتصادية** (*Review of Economic*

(*Studies*)، وعضواً في البرامج الاقتصادية القياسية الأوروبية والأمريكية والعالمية، والجمعية الدولية للاقتصاد القياسي، والجمعية الفرنسية لتعريف الشبكات الحديدية التنقلية، ورئيساً للجمعية الأوروبية الاقتصادية، والمحلل الاستراتيجي للبحوث الاقتصادية في فرنسا. وهو الآن أستاذ ومدير المعهد العالي للاقتصاد الصناعي في تولوز في فرنسا، والمشرف على وقفية «جان جاك لافون» الاقتصادي الشهير في تولوز في فرنسا.

ـ ٢ ـ

يعتبر هذا الكتاب عن التنظيم الصناعي الإضافة الأساسية لجان تيرول، إذ يشتمل على جزأين يحتويان نحو ١٠٠٠ صفحة. وقد تناول **الجزء الأول**: أهمية التنظيم الصناعي على أنها تدرس سير عمل الأسواق الذي يعتبر المفهوم المركزي في الاقتصاد الجزئي، وخصوصاً أن التنظيم أهمل لسنوات طويلة في النظرية الاقتصادية، ولم يتواجد إلا في الآونة الأخيرة بواسطة العديد من المحللين الاقتصاديين التابعين لمدرسة هارفارد الأمريكية، الذين ارتكزوا في أول الأمر على التحاليل العملية المعتمدة أساساً على نموذج «الهيكلية»، و«السلوك»، و«الأداء»، حيث أكدوا أن هيكلية السوق المتمثلة بعدد البائعين في السوق، ودرجة الاندماج العمودي، تحدد سلوك المؤسسات في ما يتعلق بالأسعار، والبحث الإنمائي، والاستثمار، والإشهار.

فهذا السلوك يحدّد أداء السوق، أي النجاعة بالنسبة إلى السعر، تناسباً للتكلفة الحدّية، وتنوع المنتجات، ومعدل التجديد والأرباح والتوزيع. لكن هذه التحاليل تبدو غامضة، لأنها تعتمد فقط على علاقات عملية من دون الرجوع إلى التحاليل النظرية، وهو ما ذهب إليه جان تيرول عندما انطلق من مقاربات تحليلية نظرية للتنظيم الصناعي والاقتصادي المحلي والدولي، والتوازن الاقتصادي، في إطار المنافسة غير الخالصة، والعلاقة بين التنظيم الصناعي والاقتصاد الكلي.

وفي هذا الإطار، يرتكز الجزء الأول من الكتاب على افتراض السلوك الفضولي عبر دراسة أسس الاحتكار وأشكاله، وانتقاء المنتجات ونوعيتها، والإشهار والتنوع بواسطة الأسعار، والمراقبة العمودية. وقد درس جلّ الأسس النظرية لسلطة الاحتكار من زوايا السلوك وتثبيت الأسعار واحتلالات النفقات والبحث عن الريع وعن معنى المجال بالنسبة للمنتجات وانتفاء المنتجات ونوعية الإعلام والإشهار والتمييز بواسطة الأسعار في تواجد أسواق عديدة، والتحكيم الشخصي، والمراقبة العمودية عبر الأسعار الخطية، والمحددات العمودية، والآثار الخارجية، والمنافسة داخل النوعية، مع إبراز الإشكالات التي تفرضها المنافسة. فالجزء الأول من الكتاب هو تقديم تحليلي نظري لتنظيم السوق الحرّة، ودور الاحتكار فيها بأشكاله المختلفة، كالاحتكار الطبيعي، واحتكار القلة، وتأثيره في الإنتاج، والمنتجين، والأسعار، والتوازن الاقتصادي الجزئي.

كما تطرّق هذا الجزء إلى تحليل نظرية المؤسسة الاقتصادية من العديد من الزوايا الخاصة بافتراض تعظيم الأرباح، والعلاقة بين مختلف الأفراد الاقتصاديين، أطراف السوق، وربطها بمختلف الأفكار والآراء والمقاربات التي حللت المناقشة في الأمدين القريب والطويل، عبر دراسات برتراند (Bertrand)،

وكورنو (Cournot)، ووالراس (Walras)، وباريتو (Pareto).

_ ٣ _

أمّا **الجزء الثاني** من الكتاب، فيتعلق بتعميم المفاضلة النسبية لأخذ القرارات لفائدة تعدد الأشخاص عبر نظرية الألعاب غير المتعاونة. فهو إذاً يرد الاعتبار إلى المقاربات التناوبية، كنظرية العقلانية المحدودة. كما يعتمد الجزء الثاني على تحليل بعض المواضيع المهمة، كالتقاطع الاستراتيجي، والمنافسة بواسطة الأسعار في المدى القصير، والمنافسة النشيطة عن طريق الأسعار، والتقارب الضمني، وتنوع المنتجات، أي المنافسة عبر الأسعار والأنماط التنافسية الأخرى، ثم الدخول والتأقلم والخروج من الأسواق، والإعلام، والسلوك الاستراتيجي، والبحث الإنمائي، واستعمال التكنولوجيات الحديثة، ونظرية الألعاب، كموجّه للمستعملين.

كما تناول هذا الجزء بالتحليل جلّ أشكال المنافسة التامة والخالصة، وغير الخالصة، وأهمية السلوك الاستراتيجي للأفراد الاقتصاديين، ومفارقات برتراند (Bertand)، والأداء السلمي الثابت والمتنامي والمتقلص، والتحليل التقليدي (Cournot)، ومكانة الاستثمارات الأولية بالنسبة إلى المؤسسة الاقتصادية، وأهمية التقارب نحو التوازن التنافسي في السوق.

ودرس كذلك دور التكاليف الثابتة في إطار الاحتكار الطبيعي والتنازعية والتباين بين النفقات الثابتة والنفقات غير المسدّدة، مع الإشارة إلى حرب الإهلاك والحواجز المتواجدة لدخول وخروج الأطراف في اقتصاد السوق، وإبراز الأهمية القصوى للبحوث الإنمائية بالنسبة إلى وجود وتطور المؤسسة في الأمدين القريب والبعيد. فالجزء الثاني من الكتاب هو عبارة عن مقاربات مفهومية تحليلية نظرية للمنافسة التامة والإشكالات التي تطرحها في الاقتصادات العصرية المتقدمة؛ تلك المنافسة التي لم تتواجد بالصورة التي أرادها لها الاقتصاديون الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو ما قاد جان تيرول إلى إحداث مقاربة نظرية جديدة سُميت بالأسواق المتنازعة، التي تعتمد على افتراضات المنافسة التامة والخالصة مع إسقاط إحدى هذه الافتراضات عند دخول السوق، بحيث، كما أكد الاقتصادي الأمريكي الشهير «بومول» (Baumoul) نستطيع المحافظة على السوق التقليدية، مع تحديد عدد المتدخلين الراغبين في اقتناص الفرص الربحية مؤقتاً داخل السوق، وتركها تتحمّل تكاليف الخروج منها.

_ ٤ _

إن قراءة هذين الجزأين تفترض القيام بدراسة التنظيم العام للكتاب عبر الاطلاع على السمات الأساسية للأسواق بتحليل سلوك المنتجين والمحتكرين والأفراد الاقتصاديين، اعتماداً على مبادئ الاقتصاد الجزئي التقليدي والحديث، وإبراز العلاقات الارتباطية بين مختلف الفصول الواردة في كلّ من الجزأين، فضلاً عن تنظيمها الداخلي.

من جهة ثانية، وانطلاقاً من البحوث النظرية والتطبيقية التي قام بها جان تيرول خلال العقود الأربعة التالية التي تخطّت الألف دراسة وبحث في مجالات اقتصادية مختلفة، وخصوصاً في ميدان الاقتصاد الجزئي الحديث، فإن هذا الأخير

لا يعتبر بالنسبة إلى الاقتصاديين الأمريكيين التابعين لمدرسة «شيكاغو» التحررية التي تؤمن إيماناً عميقاً بأن السوق هي الحل الأمثل للوصول إلى حالة اقتصادية مثْلى، بل إنّه أكد العديد من المرات في كتبه أهمية التنظيم الصناعي وحاكمية المؤسسة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في إطار اقتصاد السوق، وبتواجد الاحتكارات في تنمية الأنشطة الاقتصادية.

إن اعتماد هذه التقنيات، والركون إلى الرياضات القياسية الاقتصادية، والأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة، هي من أهم المقوّمات التي يجب على النشاط الاقتصادي اعتبارها.

بعبارة أدق، على الرغم من صعوبة التنظيم المحكم، فإن حاكمية المؤسسات هي ضرورية، كمّياً ونوعياً. فليس هناك إذاً من خيار بديل، إلا بفهم الرهانات والعمل الجاد على إدراك هذه الصعوبات النوعية الضمنية لكل حالة على حدة.

وهذا ما أكده جان تيرول عندما ابتعد عن الافتراضات القديمة لمدرسة «شيكاغو» النقدية التي لا تعترف إلا بالمنافسة والسوق في تحاليلها الاقتصادية النظرية والعملية، فقد أكد من جانبه تداخل المصالح الفردية والعمومية في أي عملية بنيوية اقتصادية واجتماعية ■